S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/674
29 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة الموجهة من السيد علي عثمان محمد طه، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية السودان.

وفي هذه الرسالة، يرد السيد الوزير على رسالة وزير خارجية اريتريا الواردة في الوثيقة S/1997/517، التي يزعم فيها تورط السودان فيما يسمى بمؤامرة اغتيال دبرت ضد حياة رئيس النظام الإريتري.

وإن حكومة السودان لتدين مرة أخرى بأشد ما يمكن من عبارات المحاولات المبذولة من جانب النظام الإريتري لتشويه صورتها. وتود أن تلفت انتباه المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إلى مدى ما وصل إليه ذلك النظام في عدائه للسودان.

وإن رسالة وزير خارجية النظام الاريتري لا تنطوي على أي شكل ما من أشكال المصداقية. ومن الواضح تماما من الرسالة نفسها أن القصة التي لفقها النظام الإريتري بالتعاون مع العناصر الإرهابية السودانية، أي ما يسمى بالتجمع الوطني الديمقراطي، الذي تأويه وتحميه اريتريا، هي مسرحية عديمة الذوق، أخرجها أشخاص سذج غير متخصصين، يفتقرون إلى مبادئ المنطق الأساسية.

وتظهر رسالة وزير العلاقات الخارجية السوداني التناقضات والمعلومات المضللة التي قدمها النظام الإريتري في الوثيقة S/1997/517 ومرفقها. ويرفق بالرسالة البيانان اللذان عممهما السودان أثناء اجتماعات القمة التي عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية في ياوندي في عام ١٩٩٦ وفي هراري في عام ١٩٩٧. وقد عمم هذان البيانان ردا على حملة الافتراءات التي شنها النظام الإريتري في ذلك المنتدى الإقليمي.

كما أود إبداء الملاحظة على طريقة عرض الضميمة الثانية للرسالة الإريترية. فالاعترافات المزعومة التي أدلى بها المتهم المزعوم كانت مقدمة أصلا إلى مجلس الأمن باللغة العربية؛ واللغة المستخدمة هي لغة عربية سودانية دارجة. ومن الواضح للذين يعرفونها أن النص الأصلي يفتقر الى

الوضوح والمنطق في كثير من أجزائه. بيد أن النسخة الانكليزية لا يكتنفها الغموض وعدم الوضوح اللذان تتسم بهما "الاعترافات" المزعومة.

وترى الحكومة السودانية أن الرسالة الإريترية لا تستحق أن يوليها المجلس أي اهتمام.

وأطلب منكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) الفاتح م. عروة
المندوب الدائم

المرفق

[الأصل: بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة موجهة من السيد علي عثمان محمد طه
وزير العلاقات الخارجية مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧
ردا على رسالة وزير الخارجية الإريتري الواردة في
الوثيقة S/1997/517

١ - **بالإشارة إلى رسالة وزير خارجية دولة إريتريا الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والصادرة في الوثيقة** S/1997/517 **المؤرخة ٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن ما سُمي مؤامرة سودانية لاغتيال رئيس النظام الإريتري، أرى لزاما عليّ الرد على تلك الرسالة ومرفقاتها.**

٢ - **إن رسالة وزير الخارجية الإريتري المشار إليها أعلاه لم تكن مفاجأة بالنسبة لحكومة السودان إذ درج النظام الإريتري على افتعال الأزمات مع السودان وظل يستخف بالرأي العام العالمي بنقله لدعاوى تفتقر إلى المنطق وتجافي المعقولية التي تؤهلها للنظر فيها بواسطة المجلس الموقر، إذ يعلم ذلك النظام قبل غيره أن تلك الدعاوى لا تقوم على أساس ولا يسندها أي دليل.**

٣ - **إن النظام الإريتري من خلال رسالة وزير خارجيته التي تحاول إيهام الأسرة الدولية بتآمر سوداني لاغتيال رئيسه هو ذات النظام الذي ظل يهدد الأمن والسلام والاستقرار في الإقليم بكامله. إن النظام الذي يتحدث عن الالتزام بالمبادئ الدولية قد قام بانتهاك كافة الأعراف والقوانين الدولية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وهذا واضح من الممارسات العديدة التي ظل يقترفها هذا النظام.**

٤ - **ونذكّر المجتمع الدولي بتواطؤ النظام الإريتري وتقديمه الحماية والملاذ الآمن للإرهابيين مختطفي طائرتين سودانيتين مدنيتين واعتبارهما مناضلين وليس إرهابيين، في خرق صارخ للمادة ٧ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠ لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، والمادة ٧ من اتفاقية مونتريال ١٩٧١ لقمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة الجوية، ولإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الذي يشير إلى عدم منح اللجوء السياسي للإرهابيين، واتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣. ليس هذا فحسب بل احتجزت سلطات النظام الإريتري بعض ركاب الطائرة السودانية المختطفة من المدنيين. كما نذكّر المجتمع الدولي بالخطوة غير المسبوقة التي**

قام بها نظام إريتريا بتسليم مبنى السفارة السودانية بأسمرا المملوك لحكومة السودان لما يسمى بالمعارضة السودانية المسلحة منتهكا بذلك أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

٥ - لقد ظلت حكومة السودان تنقل إلى مجلس الأمن الموقر الكثير من هذه الانتهاكات المتكررة في حينها والتي نوردها أدناه:

أ - رعى النظام الإريتري ونظم رئيسه وأشرف بنفسه على اجتماعات فصائل المعارضة السودانية وحركة التمرد المسلحة بجنوب السودان التي تهدف إلى إسقاط الحكومة الشرعية السودانية حيث أعلن من أسمرا مشروعية العمل المسلح الذي تقوم به فصائل الإرهابيين السودانيين ضد الشعب السوداني وتفاصيل تلك الأحداث تم تضمينها في رسائل حكومة السودان إلى مجلس الأمن وصدرت في وثيقتي المجلس S/1995/522 و S/1995/569.

ب - أقام النظام الإريتري معسكرات لتدريب عناصر الإرهابيين السودانيين في إريتريا وسمح لقادة هذه العناصر باستخدام وسائل الإعلام المختلفة. وتم الاعتراف بأن تلك القوات قد نفذت عمليات عسكرية داخل الأراضي السودانية انطلاقا من الأراضي الإريترية. بالإضافة إلى ما زلنا نكرره دائما حول اعترافات رئيس النظام الإريتري على رؤوس الأشهاد بالتزامه بدعم الإرهابيين السودانيين دعما لا تحده السماء. وهذا سلوك غير مسبوق يتجاوز كافة المواثيق الإقليمية والدولية التي تحكم أسس ومبادئ العلاقات الدولية وتحديدا الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وقد نقلت هذه الوقائع للمجلس الموقر في ذلك الحين وصدرت في وثيقة المجلس الرسمية S/1996/358.

ج - لم يكتف النظام الإريتري باستضافته لعناصر التخريب والإرهاب السودانية وتقديم التسهيلات العسكرية والإعلامية واللوجستية لها، بل قامت قواته باجتياح مناطق حدودية في الإقليم الشرقي والاعتداء على كل من كسلا، وأبو قمل، وحمداييت، والقرضة، وعواض، وطوقة، وهمشكوريب، ومديسيسة، وأروما، كما قامت تلك القوات بزراعة الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي استهدفت المدنيين وراح ضحيتها عشرات من المواطنين الأبرياء، وقد نقلنا التفاصيل أعلاه الى المجلس الموقر وصدرت في وثيقتيه S/1996/1007 و S/1997/11.

د - تمادى النظام الإريتري في عدوانه على السودان، حيث أسقط بواسطة قذيفة مضادة للطائرات من طراز سام ٧ من داخل الأراضي الإريترية طائرة هيليكوبتر سودانية كانت تحلق داخل الأراضي السودانية على الحدود مما تسبب في مصرع طاقمها. وقد نقلنا تفاصيل الحادث إلى المجلس في حينه وصدرت في الوثيقة S/1997/2.

هـ - شن النظام الإريتري عدوانا جديدا على السودان استخدمت فيه الدبابات والعربات المدرعة والمدفعيات بأعيرة مختلفة والراجمات والتسليح المضاد للطائرات استهدف احتلال مدينة طوكر السودانية وقطع الطريق البري الرئيسي بين بورتسودان والخرطوم. وقد نقلنا للمجلس تفاصيل هذا العدوان وصدر في الوثيقة S/1997/271.

و - وقد بلغ النظام الإريتري شأوا بعيدا في الاستهتار وتحدى الرأي العالمي والإقليمي عندما تناقلت وسائل الإعلام العالمية اعترافات رئيسه في ندوة في أسمرا بأن قواته تحارب جنبا إلى جنب مع قوات المتمردين السودانيين، وأن القضاء على الحكومة السودانية يشكل هدفا رئيسيا لحكومته، كما أكد على أن قواته قد منيت بخسائر في حربها ضد الجيش السوداني. وتمخضت هذه التصريحات الهوجاء في النهاية عن اعتقال النظام الإريتري لمراسلة وكالة الصحافة الفرنسية، روث سايمون، التي فضحت الصورة الحقيقية لهذا النظام أمام العالم بنقلها لوقائع تلك الندوة، وكان السودان قد نقل تفاصيل ذلك للمجلس حيث صدرت في الوثيقة الرسمية S/1997/342.

ز - واصل النظام الإريتري عدوانه على السودان من خلال الاستمرار في حشد قواته العسكرية المدعومة بالآليات على طول الحدود السودانية - الإريترية مما حدا بنا إلى نقل هذا الأمر إلى مجلس الأمن وصدر ذلك في الوثيقة S/1997/395.

٦ - لقد ظهر جليا عجز وفشل النظام الإريتري، خاصة في محاولاته الساذجة للرد على الحقائق الموثقة التي ظل السودان يقدمها للمجلس، حيث لم يقم حتى بإنكار اعتداءاته ودعمه اللامحدود لزمرة الإرهابيين والعناصر المخربة التي يرعاها. كل ما قام به ذلك النظام هو الاقتباس من الأمثال الشعبية السودانية مستخدما ألفاظا ركيكة وعبارات مبهمة يقدمها للمجلس في تحايل واضح عليه، وذلك بدلا من التناول الجاد والمسؤول لصلب الاتهامات الموجهة إليه بل ظل يمطر مجلس الأمن بوثائق فارغة المحتوى تضيع وقت أعضاء المجلس الثمين.

٧ - إننا وإذ نذكّر الأسرة الدولية بتجاوزات النظام الإريتري المتكررة والمتلاحقة وممارساته التي تتناقض مع أبسط قواعد السلوك الدولي، لا نحاول بذلك تجنب تناول ما جاء في رسالة وزير خارجية إريتريا بشأن مؤامرة الاغتيال المزعومة ضد الرئيس الإريتري، بل نحاول الإيضاح بأن هنالك تناغما تاما بين مخاطبة إريتريا لمجلس الأمن وعدوانها على السودان، إذ أن من الواضح أن الشكاوى الإريترية المزعومة والمتتابعة ضد السودان في مجلس الأمن عبارة عن عمل إعلامي متزامن مع خطة العمل العسكري الذي تشهده مناطق الحدود المشتركة. وقد اعتادت قيادة النظام الإريتري تقديم الشكاوى المزعومة في أوقات تسبق أعمالها العدائية العسكرية داخل الأراضي السودانية تبريرا لتلك الأعمال العسكرية، وهذا واقع الحال الآن على الحدود السودانية - الإريترية

حيث تحشد إريتريا الآن قواتها ويتوعد النظام الإريتري بالمزيد من العمليات العسكرية واستهداف الطرق والمدن السودانية.

٨ - لقد أراد نظام إريتريا من خلال رسالة وزير خارجيته الأخيرة ومرفقاتها إيهام المجتمع الدولي بمؤامرة سودانية تستهدف حياة رئيسه، ولكن نفس الوثيقة التي عممها تمثل شهادة إدانة كاملة للنظام الإريتري لا تفوت على فطنة القارئ قبل أن تكون تجريحا ساذجا للسودان. إذ تعترف رسالة وزير خارجية إريتريا لمجلس الأمن علنا بأن الشخص المتهم قد تسلل إلى إريتريا للعمل في صفوف المعارضة السودانية المسماة بالتحالف الوطني الديمقراطي والتي تتخذ الأراضي الإريترية قاعدة لها، كما اعترف وزير الخارجية الإريتري نفسه في الفقرة الثالثة من رسالته، وقد فات على النظام الإريتري بأن في هذا إقرار كامل باحتضان بلاده للعناصر المسلحة التي تستهدف أمن السودان واستقراره، وهو تأكيد على المعلومات التي ظل السودان يوفرها لمجلس الأمن منذ عام ١٩٩٤، ويعتبر هذا الإقرار الذي قدمته إريتريا بنفسها إلى المجلس الموقر دليلا قاطعا على انتهاكها الصارخ لكل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهو أمر يستوجب إدانة المجتمع الدولي والإقليمي.

٩ - إن ما يدعي بأنه (نقيب)، المدعو نصر الدين أبكر أبا الخيرات، والذي زعمت إريتريا أن السودان قد بعثه لاغتيال رئيسها هو مواطن ليست لديه أية علاقة بأجهزة ومؤسسات الحكومة السودانية ولا يشغل أي منصب حكومي أو رتبة عسكرية منذ أن كان يعمل في القوات المسلحة السودانية برتبة عريف وتم فصله منها لسوء السلوك في شباط/فبراير ١٩٩٢.

١٠ - ولتقديم المعلومات الخاصة بذلك المسمى متهما نورد فيما يلي الحيثيات التي وردت في ملفه الشخصي حول سيرته في الخدمة وأسباب فصله منها:

(أ) أثناء فترة التدريب الأساسية المعهودة للجنود السودانيين بعد استيعابهم في الخدمة في عام ١٩٨٦، قام المذكور مع بعض الجنود المستجدين بالهجوم على أحد المطاعم، وبعد أن تناولوا الطعام قاموا بربط صاحب المطعم والاعتداء عليه مما عرضه وزملاءه للمساءلة العسكرية والعقاب الإداري.

(ب) أثناء وجوده بمنطقة أم دافوق ضمن قوات الحدود بغرب السودان اتهم بأخذ بعض الرشاوي من مهربي الصمغ العربي كما قام بسرقة السكر من بعض التجار مما عرضه لمحاكمة عسكرية.

(ج) قام بسرقة بقالة بمدينة نيالا بغرب السودان وقد ثبتت التهمة عليه وحوكم بالسجن لمدة ستة أشهر وتم فصله من الخدمة لسوء السلوك.

١١ - بعد فصله من الخدمة للحيثيات أعلاه، اقترف المذكور عددا من الجرائم والجنح وله ملف جنائي حافل لدى أجهزة الشرطة السودانية نوجزه فيما يلي:

(أ) تم ضبط المدعو أبا الخيرات في جلسة ميسر بمدينة رهيد البردي بغرب السودان مع بعض ندمائه من المخمورين ومدمني المخدرات بعد تعرضه لضربة بفأس في رأسه.

(ب) اتهم بالتعامل مع عصابات النهب المسلح في حدود السودان الغربية لتحركاته المشبوهة ولوجود مبالغ مالية كبيرة لم تحدد مصادرها.

(ج) تم توجيه عدة بلاغات ضده بواسطة عدد من التجار لتحايله عليهم وحصوله على مبالغ مالية بحجة إحضار بضائع لهم من مناطق الحدود وفشله في الوفاء بهذا وخداعهم.

(د) سجلات الشرطة السودانية في زالنجي ونرتيتي ورهيد البردي، وأم دافوق بغرب السودان تحتوي على مجموعة بلاغات ضده بلغت في جملتها ١٢ بلاغا.

(هـ) قام باختلاس مبالغ مالية من طاحونة والده التي عمل فيها لفترة من الزمن مما أدى إلى حدوث خلافات شديدة بينه وبين والده.

١٢ - الجدير بالذكر أن المدعو أبا الخيرات وأثناء فترة سجنه المذكورة أعلاه، تم عرضه على الطبيب النفسي. وفيما يلي نقدم موجزا حول تقرير الطبيب بشأنه:

(أ) إن تاريخ المتهم الإجرامي ينبغ من ترعرعه في أسرة مفككة حيث اتضح أنه كان يتعاطى المخدرات منذ صغره ويتزعم عصابات الشغب والفوضى، ونجد أنه قد فصل من المدرسة الابتدائية بسبب تشاجره مع أحد المعلمين.

(ب) الجريمة منتشرة في أسرته حيث أن شقيقه ابراهيم أبكر قبض عليه في جريمة قتل زوجته، كما أن أخيه الأصغر قد حوكم في جريمة سرقة، بينما حوكم شقيقه الأكبر في جريمة احتيال بعد انتحاله شخصية نقيب شرطة بالجمارك، وهو ما يؤكد عدم الاستقرار في بيئة نشأته، ويفسر توجهاته الإجرامية.

(ج) اتضح من تحليل شخصيته أن أبا الخيرات يهوى الشهرة ويدعي البطولات ويعاني من عقدة حب الظهور حيث أفاد بأنه لا يمانع في الظهور خاصة عبر وسائل الإعلام حتى "لو أدى ذلك إلى وفاته".

١٣ - إن الملحق الثاني لرسالة وزي الخارجية الإريتري يبين بجلاء أن نص الاعترافات المزعومة التي شملت أسماء كافة المسؤولين السودانيين بدءا بالسيد رئيس الجمهورية إلى أصغر الضباط والجنود رتبة في الجيش السوداني هو نص مختلق تمت فبركته بواسطة إريتريا. كما يعكس عجز النظام الإريتري حتى في تلفيق الاتهامات وفبركة المؤامرات، الأمر الذي يدل على عدم المهنية والافتقار للخبرة وعدم الإلمام بأصول العمل الاستخباري.

١٤ - ونورد فيما يلي بعضا من الملاحظات عما ورد في المرفق الثاني لرسالة وزير الخارجية الإريتري:

(أ) تفيد الاعترافات المزعومة أن المذكور أفاد أنه ترك الخدمة برتبة مساعد والثابت في الوثائق الرسمية بملفه بأنه فصل برتبة عريف.

(ب) أفاد المذكور في الاعترافات المزعومة أنه تلقى تدريبا مع إرهابيين من عدة دول وتخرج في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وذلك بعد تركه للخدمة في عام ١٩٩١، أي أنه، وفقا للرواية الإريترية، تلقى تدريباته أثناء وجوده في الخدمة العسكرية، وهو ما يناقض قول المذكور في نفس الوثيقة الذي أفاد أنه تلقى هذه التدريبات بعد ادعاء انضمامه للأمن العام السوداني بعد فصله.

(ج) أفاد المذكور أيضا في اعترافاته المزعومة أنه ترك الخدمة العسكرية عام ١٩٩١ لأسباب أسرية والثابت في الوثائق الرسمية أنه فصل بسبب سوء السلوك في شباط/فبراير ١٩٩٢.

(د) أفاد المذكور في الاعترافات المزعومة أن تاريخ ميلاده كان في عام ١٩٦٥، والثابت في ملف خدمته بأنه من مواليد زالنجي عام ١٩٦٨.

(هـ) أفاد المذكور في الاعترافات المزعومة أنه التحق بالقوات المسلحة السودانية في عام ١٩٨٢ والثابت في ملف خدمته أنه التحق في خدمة الصفوف في تاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦.

١٥ - إن العريف المفصول نصر الدين أبا الخيرات هو حسب معلومات الأجهزة السودانية شخص هرب خارج السودان إلى داخل الأراضي الإريترية وانضم إلى ما يسمى بقوات التحالف السودانية المسلحة المتمركزة هناك والتي درجت على استقطاب الضباط والجنود السودانيين السابقين المفصولين من الخدمة العسكرية. وقد ذكرت رسالة وزير خارجية النظام الإريتري بلا حياء أن المذكور قد كشفه التجمع الوطني الديمقراطي وليس الأجهزة الأمنية الإريترية وهنا أقتبس:

"وقد كشف التجمع الوطني عن غطاء أبي الخيرات في ٢٠ نيسان/ابريل" انتهى الاقتباس.

كما جاء أيضا في رسالته عن ما يدعى بالنقيب أبا الخيرات وهنا أقتبس:

".. أنه كان من المخطط أن يقوم بنفسه بتنفيذ الاغتيال عن طريق التسلل ضمن ائتلاف المعارضة السودانية، التجمع الوطني الديمقراطي إلى اريتريا يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦". انتهى الاقتباس.

١٦ - إننا إذ نبرز هذه التناقضات على سبيل المثال وليس الحصر، إنما نهدف إلى تبيان أن النظام الإريتري وعملاء المعارضة السودانية في فبركتهم لهذه المسرحية الساذجة لم يبذلوا أدنى جهد لإيراد معلومات صحيحة عن الشخص الذي اختاروه لمؤامرتهم ضد حكومة السودان.. بل نسجوا من خيالهم المريض خطة أو رواية استخدموا فيها شخصا بسيطا محدود التفكير أعلى ما ناله من تعليم هو جزء من المرحلة الابتدائية التي فصل منها لسوء السلوك والشغب والفوضى. ولعل أبلغ ما يوضح هذا الأمر هو تصريحات العميد السابق عبد العزيز خالد قائد ما يسمى بقوات التحالف في رد على سؤال من جريدة الحياة العربية التي تصدر في لندن عن مصير المدعو أبا الخيرات، حيث ذكر أن أبا الخيرات هو في النهاية مواطن سوداني ولن تتم محاكمته وسيبقى في معية قوات التحالف.

١٧ - ولقد بلغ استهتار النظام الإريتري بالمجتمع الدولي مرحلة لا يتصورها عقل ولا يقبلها منطق سوى، إذ يحاول الاقناع بأن ذلك الشخص البسيط غير المتعلم يمكن أن يعين ضابطا برتبة نقيب في جهاز الأمن السوداني، وهو نفسه حسب الرواية الإريترية يتمتع بصلاحيات وسلطات لا حدود لها داخل كل مؤسسة الدولة في السودان إذ يدعي كما ورد في اعترافاته المزعومة:

أولا: بأنه كلف بمهام أمنية خطيرة تهدد أمن وسلم كافة دول الجوار السوداني وغيرها من الدول بدون استثناء.

ثانيا: بأنه دون عشرات الألوف من النقباء بالسودان يلتقي بكافة كبار المسؤولين السودانيين بصورة دائمة وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية.

ثالثا: بأنه عالم ببواطن الأمور الخاصة بحكومة السودان والأجهزة الأمنية المختلفة على كافة مستوياتها بدءا من رؤساء تلك الأجهزة إلى أصغر الجنود جردة فيها.

رابعا: بأنه مطلع على المهام الإرهابية الخطيرة التي يقوم بها إرهابي دولي محنك يواجه القضاء العالمي اليوم هو الإرهابي كارلوس والذي يعلم المجتمع الدولي حقائق ملابسات القبض عليه في الخرطوم بواسطة الأجهزة الأمنية وتسليمه إلى فرنسا ليواجه العدالة فيها.

خامسا: بأنه يشارك في كافة التحقيقات الأمنية التي تجريها حكومة السودان مع المعتقلين السياسيين المزعومين وأن كافة ملفات التحقيقات التي تجريها أجهزة الأمن السودانية موضوعة تحت تصرفه.

١٨ - لم يقتصر النظام الإريتري على التقليل من مقدرات حكومة السودان بل تمادى في الاستهزاء بالمجتمع الدولي وإهانة حصافته إذ يريد النظام الإريتري إقناع الجميع بأن حكومة السودان قد استأجرت شخصا لم يكمل تعليمه الابتدائي وليس له أية دراية بإريتريا، حسبما جاء في الاعترافات المزعومة، لتسند إليه هذه المهمة "الخطيرة" وهنا أقتبس من صفحة (٢٦) النسخة العربية:

"... وبناء على التعليمات التي أتتني للقيام بالمهمة التي أسندت إلي وهي الذهاب إلى إريتريا وهذا مما أدى إلى إرباكي بحكم عدم معرفتي لإريتريا..." انتهى الاقتباس

أضف إلى ذلك أن هذا الشخص، وحسب الرواية الإريترية، تلقى تدريبا لمدة ثلاثة أشهر فقط، وأن حكومة السودان ترغب في زعزعة استقرار إريتريا واغتيال رئيسها بمبلغ ألف دولار و٧ مليون جنيه سوداني (أي ما يعادل أربعة آلاف دولار فقط) عن طريق التسلل إلى صفوف المعارضة المسلحة السودانية التي تحتضنها إريتريا داخل أراضيها ... فهل يمكن أن تنطلي هذه الرواية الطفولية على أي شخص عادي ناهيك عن أعضاء مجلس الأمن الموقرين !!!

١٩ - إن نظام إريتريا يمكنه اختلاق ما يشاء، وأن يعتمد على إفادات من يشاء من تجمهات المعارضة المسلحة التي يأويها في بلاده، والسعي لإيهام الرأي العالمي والإقليمي بتكرار ممجوج لما أسماه بسياسات السودان والإرهاب، ولكن لن يفلح في إقناع الأسرة الدولية بحرصه على الأمن والاستقرار الإقليمي، وباحترامه لحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فقد أصبح هذا النظام لكل ذي عين بصيرة يهدد السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها، وهو أمر تثبته الوقائع والقضايا التي عرضت على المجلس الموقر من قبل دول أخرى في المنطقة. ومنها ما لم يعرض لاعتبارات خاصة تتعلق بتلك الدول كالتجاوزات المسلحة، والتعدي على الحدود الدولية المعترف بها، بل ومطاردة المعارضين الإريتريين في أقرب الدول المجاورة واغتيالهم واختطافهم.

٢٠ - إن السودان بتقاليده وإرثه، ومواقفه الثابتة التي يعرفها كافة أعضاء المجلس من الإرهاب، سوف يظل ملتزما بالمبادئ والمواثيق والأعراف الدولية وبسياسات حسن الجوار ومبادئ التعايش السلمي، واحترام خيارات الآخرين ووجوب احترام الآخرين لخياراته. وإذا كان النظام الإريتري هذه المرة حاول الخروج بمسرحية حول تآمر السودان لاغتيال رئيسه، فإن قادة ذلك النظام والذين آواهم السودان لثلاثة عقود يعرفون قبل غيرهم أن تقاليد ومُثُل السودان تعصمانه عن ذلك.

٢١ - لقد ظل السودان يحتضن الآلاف من اللاجئين الإريتريين الذين مافتئ النظام الإريتري يحول بينهم وبين العودة الطوعية لبلادهم، وتشهد على ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تعلم جيدا رفض ذلك النظام لأي اتفاق أو التزام بعودة اللاجئين، بل على العكس، طالع النظام الإريتري المجتمع الدولي بتصرف آخر غير مسبوق بطرده لممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأسمرة وتعرضهم للإهانة، إذ أصبح طرد الموظفين الدوليين أمرا مألوفا في سياسات النظام الإريتري.

٢٢ - إن اتهامات إريتريا للسودان بالضلوع في مؤامرة مزعومة لاغتيال رئيسها تعكس دون شك سعي ذلك النظام المستمر في تسميم الأجواء الإقليمية، وجر السودان إلى معارك جانبية، وتأليب الدول الأفريقية الصديقة ضد السودان، علاوة على إضاعة وقت أعضاء المجلس الموقرين، وإهدار موارد الأمم المتحدة المحدودة. وقد رفض السودان تلك الاتهامات جملة وتفصيلا في حينها مؤكدا عدم وجود أي علاقة للمتهم المزعوم بأجهزته ومؤسساته.

٢٣ - إن السودان إذ يرفض، مرة أخرى جملة وتفصيلا، ما أوردته رسالة إريتريا لمجلس الأمن فإنه يدعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى إجبار النظام الإريتري على التقيد بالسلوك الدولي المتحضر، وتأكيد ضرورة انصياعه للمبادئ الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول خاصة في هذه المنطقة من العالم التي عانت طويلا من ويلات النزاعات والحروب.

علي عثمان محمد طه
وزير العلاقات الخارجية

مرفقات:

١ - البيان الذي عممه وفد السودان خلال اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية في ياوندي ١٩٩٦.

٢ - البيان الذي عممه وفد السودان خلال اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية في هراري ١٩٩٧.

الضميمة الأولى

[الأصل: بالانكليزية]

البيان الذي أدلى به وفد السودان في ياوندي
في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦

قام الوفد الاريتري على "نحو متكتم"، مستخدما أسلوب الهجوم المضلل لتحويل الأنظار المعروف عن حكومة جبهة التحرير الشعبية الاريترية، وفي محاولة مؤسفة أخرى لتلويث الجور الأفريقي الصحي السائد حاليا في ياوندي، واستمرارا في الواقع لإهاناته المخجلة التي تعيها الذاكرة جيدا والموجهة إلى القادة الأفارقة ومنظمة الوحدة الأفريقية أثناء مؤتمرات القمة السابقة، بتوزيع بيان باسم زعيمه على المشتركين في مؤتمر القمة، وجه فيه اتهامات سخيفة ضد السودان وشعبه.

وقد ظن السودان أن القيادة الاريترية سوف تعود إلى صوابها بعد أن أدانت أفريقيا كلها حركاتها المستمرة في الماضي لصرف انتباه اجتماعات منظمة الوحدة الأفرقية عن أهدافها الحقيقية. لقد راود الأمل الكثيرين من قارتنا الحبيبة، أنه مع مرور الوقت سوف يغلب النضج على تدابير وأعمال الحكومة الاريترية وأن الحكومة ستتوقف عن اتباع هذه الممارسات غير المسؤولة التي اتسم بها سلوكها. ومن المؤسف، أن البيان الذي عممته اريتريا أثبت على نحو لا يرقى إليه الشك أن الحكومة الاريترية مصممة على تلطيخ الصفحة البيضاء التي كتبت عليها أفريقيا فصلها الجديد عن العيش في توافق وتضامن من أجل تحقيق أهدافها المرجوة.

لقد تجرأ وفد جبهة التحرير الشعبية الاريترية على التكلم في بيانه عما أسماه بالأعمال السودانية لزعزعة الاستقرار. إن سجل حكومة جبهة التحرير الشعبية معروف في هذا الصدد للجميع بلا شك. فممارساتها في الداخل والخارج جعلت من اريتريا سجنا كبيرا لمواطنيها، وزجت بها في حرب متواصلة مع نفسها ومع جيرانها في المنطقة المجاورة والمناطق الأبعد. وإن اريتريا اليوم، بما تتبعه من سياسات المغامرات المحفوفة بالمخاطر، إنما تشكل تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار في المنطقة والقارة. وتشهد على كل ذلك أمثلة من قبيل سياساتها المعلنة والمعروفة وأنشطتها الهدامة ضد السودان، بما تقدمه من دعم "لا حد له" للمعارضة السودانية والعناصر المتمردة، على حد تصريح زعيم جبهة التحرير الشعبية الاريترية ذاته لهيئة الإذاعة البريطانية؛ وسياستها التوسعية ضد جارتها جيبوتي؛ وتورطها المدمر في الصومال؛ و "خريطتها الجديدة" التي تهدد المنطقة بعواقب خطيرة؛ واحتلالها لجزيرة حنيش اليمنية؛ ومغامراتها في البحر الأحمر. ومرة أخرى يجري حث اريتريا على العودة إلى صوابها. إذ ينبغي الكف عن الممارسات الشبيهة بالحرب الباردة، فليس بوسع أفريقيا أن تتورط من جديد في ممارسات من هذا القبيل من شأنها أن تقوض بلا شك جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

ومن المثير للدهشة، بل من المضحك في الواقع، أن يتضمن البيان الاريتري اتهامات شريرة متعلقة بمسألة حقوق الإنسان في السودان. فحكومة جبهة التحرير الشعبية الاريترية ترغب في تحويل الانتباه بعيدا عن رفضها قبول العودة الطوعية للاجئيها، وعن الإعادة الانتقائية إلى الوطن للموالين للجبهة، وعن مقاومتها لتوقيع اتفاق ثلاثي طلبه السودان، يضم السودان واريتريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تيسير عودة مليون لاجئ اريتري تقريبا من السودان ممن حرموا من قبل حكومتهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية في العودة إلى ديارهم. وتقترن سياسة الإعادة الانتقائية إلى الوطن هذه بسياسة التمييز العرقي الممارس في الداخل ضد قبائل كوناما وبازا وبلين وعفار في اريتريا. والنظام الاريتري إذ يتكلم عن القمع في السودان يود أن تنسى أفريقيا، بل العالم برمته، التصفية الجسدية للزعماء الاريتريين التالية أسماؤهم الذين اغتالتهم حكومة جبهة التحرير الشعبية ونذكر القليل منهم فقط:

- ابراهام تويلدي
- هايل غيرزا
- محمود حسب
- عثمان عجيب

لقد أعرب رئيس السودان، في البيان الذي ألقاه أمام مؤتمر القمة التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، عن التزام السودان بعلاقات حسن الجوار وبتحسين العلاقات مع جميع جيرانه. فالبيان السوداني كان واضحا في دعم الانعاش الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فيما تبذله من محاولات من أجل حل المنازعات القائمة بين الدول وداخل الدول من خلال الحوار. ويظهر البيان الاريتري بوضوح افتقار اريتريا إلى الجدية وانعدام الإرادة السياسية لديها فيما يتعلق بجميع الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن السودان، في بادرة تدل على حسن النية، أيد تماما المرشح الاريتري لمنصب الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وينبغي لحكومة جبهة التحرير الشعبية الاريترية أن تفهم أنه بدلا من أن تكون أداة للدمار وعدم الاستقرار في المنطقة فإن الامتناع عن تلك الممارسات سيكون في مصلحتها ومصلحة المنطقة برمتها.

الضميمة الثانية

[الأصل: بالإنكليزية]

البيان الذي أدلى به وفد السودان في هراري
في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧

اختار الزعيم الاريتري مرة أخرى، في سلوك وضيع معروف عنه اتسم به موقفه تجاه منظمة الوحدة الأفريقية وأعضائها، التهرب من هذا الجمع الأفريقي، وآثر بدلا من ذلك القيام على "نحو متكتم" بتعميم بيان هاجم فيه أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة، وهو السودان. ومن المؤكد أن العادة المتبعة سنويا والمتمثلة في إطلاق وتوجيه الإهانات ضد بلد مجاور تكشف عن التفكير المنحرف للقيادة الاريترية، وتصميمها على تلويث الجو الصحي الذي تتصف به هذه الدورة. ففي الوقت الذي وجهت فيه رسالة واضحة من المؤتمر عن ضرورة التحلي بروح جديدة واتخاذ موقف جديد لمعالجة التحديات العميقة التي تواجهها القارة وأولوياتها، اختارت القيادة الاريترية مرة تلو الأخرى أن تخرج عن ذلك النطاق. ولعل المبرر الوحيد هو أنه يمكن، عن طريق الهجوم على الآخرين، أن تخفي القيادة الاريترية ممارساتها الشائنة الوحشية والكريهة والإجرامية التي تمارسها في الداخل والخارج.

ومن المعروف على نطاق أفريقيا كلها أن اريتريا تمثل الآن عنصرا خطيرا يزعزع استقرار المنطقة وفي الواقع يزعزع استقرار القارة برمتها. وثمة أمثلة تدل كلها على العقلية المريضة للقيادة الاريترية، التي تشكل بلا ريب تهديدا لسلام القارة وأمنها، من قبيل إعلانها العزم على غزو السودان، وتوفير ملاذ لمجموعات قطاع الطرق والقتلة المصممة على التدمير والعنف، واستمرارها في انتهاك الأراضي السودانية، وطموحاتها الإقليمية وسجلها الحافل بزعزعة استقرار بعض البلدان الواقعة على البحر الأحمر، وانتهاكها الصارخ لمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بالعلاقات بين الدول ومحاولاتها المتكررة لإفساد الروح الجديدة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ومن المؤكد أن الحالة الداخلية في اريتريا تتحدث عن نفسها. فمع وجود حكومة أقلية معزولة في سدة الحكم وأكثر من ٠٠٠ ٢٠ سجين سياسي، أصبح حكم الرعب مصدرا حقيقيا للقلق بالنسبة لجميع شعوب المنطقة دون الإقليمية. ويشكل تبديد موارد دولة حديثة الولادة على عمليات موجهة صوب نشر الكراهية والفوضى مصدرا للأسف أيضا. كما يقترن ذلك بالمواقف المخجلة التي تتخذها القيادة الاريترية إزاء لاجئيها في الخارج الذي تحرمهم حكومتهم من حق العودة إلى الوطن. وأضحت ظاهرة الإعادة الانتقائية إلى الوطن حكرا على هذه القيادة كإسهام سلبي من جانبها. وعمدت القيادة الاريترية مؤخرا إلى طرد ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو تصرف يعبر تعبيرا خطيرا عن النوايا الحقيقية لتلك القيادة تجاه لاجئيها في الخارج. ومن الحقائق المحزنة ما تتبعه تلك القيادة من سياسات تتمثل في استهداف

وقتل لاجئيها في البلدان المجاورة. وقائمة الضحايا وقتلى المذابح بناء على تعليمات من القيادة الاريترية آخذة في الزيادة يوميا.

إن تاريخ ما تسمى جبهة التحرير الشعبية الاريترية يتحدث عن نفسه أيضا. فهي منظمة استبدادية يرأسها دكتاتور. وقد ارتكبت الجبهة عددا لا يعد ولا يحصى من جرائم القتل ضد بعض من شخصياتها البارزة، من بينهم ابراهيم عفا، القائد العسكري الذي اغتيل في مؤامرة دبرت بتحريض من الزعيم الاريتري نفسه. فجبهة التحرير الشعبية الاريترية هي منظمة مؤلفة من رجل واحد. وزعيمها لا يؤدي أي فرض من فروض الاحترام لأي شخص، بما في ذلك الأعضاء المؤسسون للجبهة. وليس طرد وزير الخارجية مؤخرا، وممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونائبه سوى بعض من مظاهر هذا التصرف.

وإن السودان ليتعاطف حقا مع الشعب الاريتري المجاور في محنته. وقد حان الوقت لأفريقيا لمواجهة المخاطر التي يشكلها النظام الاريتري لاستقرار القارة وأمنها. والسودان قادر بالتأكيد على الدفاع عن نفسه ضد أي نظام مجنون. وربما يتيح البيان الاريتري فرصة أخرى للقارة لاستخلاص استنتاجاتها الخاصة.

– – – – –